الصباح الدولية
21
العدد 1743 - السنة السادسة
الجمعة 17 صفر 1435 - الموافق 20 ديسمبر 2013
Friday 20 December 2013 - No.1743 - 6th Year

في وقت تقود فيه واشنطن حملة داخل مجلس الأمن لإصدار قرار إدانة جديد

سوريا: حلفاء الأسد يبدأون عملية تدمير «الكيماوي».. وموسكو تنتقد تصريحاته

■ محمدوف: جسر جوي مع اللاذقية لتوريد التقنيات اللازمة وآليات تأمين العملية

■ ينغ: الصين تقرر إرسال سفينة حربية للمشاركة في حماية شحن السلاح المحظور

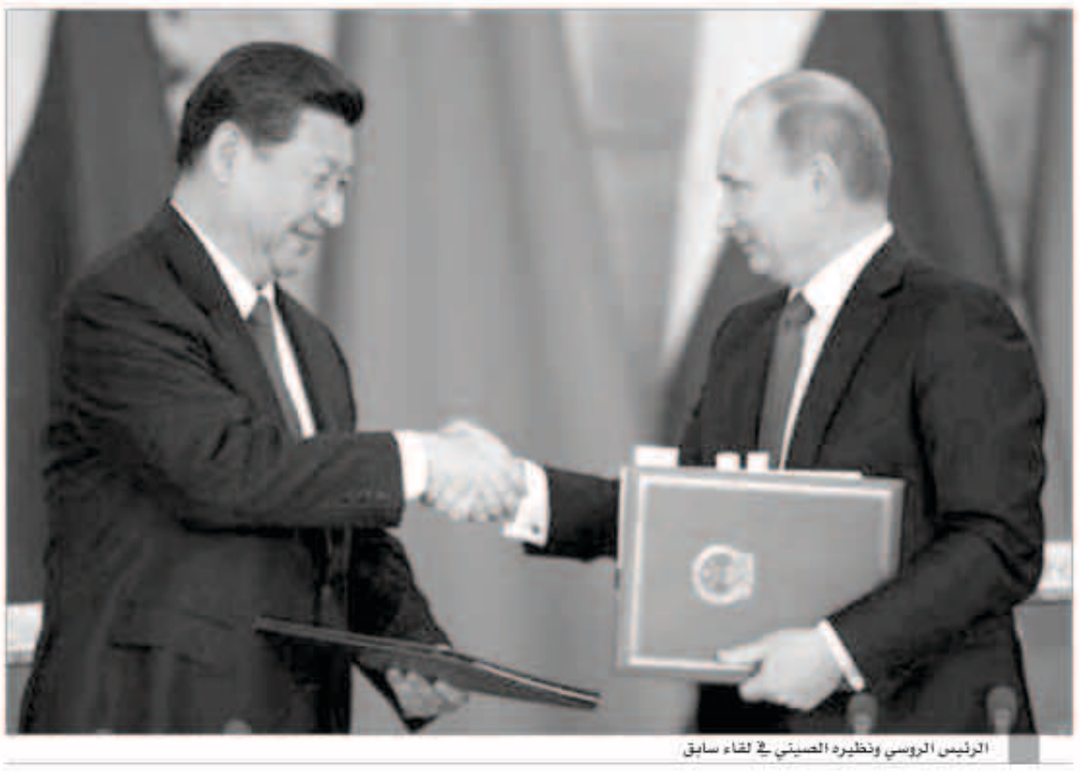
الرئيس الروسي ونظيره الصيني في لقاء سابق

بشار الاسد

■ منظمة حظر الأسلحة تبدأ في تلقي العروض من الشركات الخاصة الراغبة في تدمير المخزون السوري

عواصم – «وكالات»: بداء حلفاء النظام السوري تحركاتهم العملية لتنفيذ خطة تدمير الكيماوي السوري في وقت انتقدت فيه موسكو بشار الاسد في واحدة من المرات النادرة، بالتزامن مع تحركات امريكية جديدة داخل مجلس الامن الدولي لاصدار قرار جديد يدين العنف في سوريا.

واعلن السفير الروسي في دمشق عظمات محمدوف امس وصول عشر رحلات جوية الى مدينة اللاذقية الساحلية السورية حملت معدات روسية ستستخدم لنقل الاسلحة الكيماوية السورية من مناطق تواجدها الى ميناء اللاذقية.

وقال محمدوف في تصريح نقلته وسائل الاعلام السورية «انه بدأ العمل عبر جسر جوي مع اللاذقية ونفذت عشر رحلات حتى الان وسيستمر توريد التقنيات والتجهيزات في الايام المقبلة».

وذكر نائب ممثل روسيا في منظمة حظر الاسلحة الكيماوية فاسيلي تيتوشكين يوم امس الاول ان روسيا مستعدة لتامين ميناء اللاذقية والمياه الاقليمية السورية اثناء عملية تدمير الاسلحة الكيماوية.

وقالت منظمة حظر الاسلحة الكيماوية في بيان لها ان روسيا ستقدم للمنظمة 65 شاحنة لتنفيذ عملية النقل اضافة الى 15 عربة شحن مصفحة و20 صهريجا و52 خيمة و13 مطبخا ميدانيا متنقلا مضيفة ان روسيا قد تقدم مساعدات مالية او عينية اضافية.

ومن المقرر نقل المواد الكيماوية الاكثر خطورة من ميناء اللاذقية الى خارج سوريا وتلافها على متن سفينة حربية امريكية خاصة.

ولم يتم الاتفاق بعد على المكان الذي سترسو فيه السفينة خلال القيام بهذه المهمة.

واعلنت رئيسة بعثة الكيماوي في سوريا سيجريد كاغ حديثا ان ترسانة الكيماوي الموزعة على انحاء سوريا سيتم نقلها الى ميناء اللاذقية ومن ثم شحنها الى المياه الاقليمية في البحر المتوسط في عدة سفن ليتم اتلافها على متن سفينة امريكية في اجل لا يتجاوز ستة اشهر في وقت وافقت ايطاليا على توفير ميناء لاستخدامه في عمليات نقل الترسانة بين السفن لتدميرها في البحر.

ويتواجد في سوريا بعثة مشتركة من منظمة حظر الاسلحة الكيماوية والامم المتحدة مهمتها تدمير الكيماوي في سوريا بناء على قرار من مجلس الامن حيث انتهت من المرحلة الاولى بنزع الاسلحة الكيماوية وتدمير المعدات اللازمة لانتاج المواد السامة في حين تسعى للانتهاء من القضاء على كل المواد الكيماوية بحلول منتصف العام المقبل 2014».

وعلى صعيد متصل قالت وزارة الخارجية الصينية ان الصين سترسل سفينة حربية للمشاركة في حماية سفينة أمريكية جهزت خصيصا لتدمير ترسانة الاسلحة الكيماوية السورية.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية هوا تشون ينغ في افادة صحفية يومية «قررت الصين ارسال سفينة حربية للمشاركة في حماية شحن الاسلحة الكيماوية السورية.»

وأضافت «تأمل الصين ان تستكمل بسلاسة ويسر الاعمال المتعلقة بازالة الاسلحة الكيماوية السورية. هذا سيسهم في الدفع من أجل التوصل الى حل سياسي للقضية السورية وسيسهم في تعزيز السلام والاستقرار الاقليمي بما يتفق مع مصالح كل الاطراف.»

ودعت الصين مرارا لحل سياسي للازمة السورية كما دعت الى تحقيق كامل ومحايد يجريه خبراء الاسلحة الكيماوية في الامم المتحدة وحذرت من استباق الاحكام. وقالت ان كل من يستخدم الاسلحة الكيماوية يجب ان يحاسب.

وبدأ امس وعلى مدى شهر تلقي العروض لتدمير مئات الاطنان من الكيماويات الصناعية والمخلفات السامة من الاسلحة الكيماوية السورية ومن المتوقع ان تذهب العقود الى بضع شركات.

سياسيا لمح دبلوماسي روسي امس الى ان الرئيس السوري بشار الاسد يجب ان يمتنع عن الادلاء بتصريحات عن انه قد يسعى لفترة رئاسية جديدة لان ذلك يمكن ان يزيد التوترات قبل محادثات سلام مقررة.

وروسيا هي الحليف الدولي الرئيسي للاسد وتصريحات ميخائيل بوجدانوف نائب وزير الخارجية الروسي التي نقلتها وكالة انترفاكس الروسية يوم الخميس هي بمثابة انتقاد نادر من موسكو لسياسة الاسد. وقال الاسد في حديث مع قناة الميادين في اكتوبر تشرين الثاني انه لا يعتزم التنحي رغم الضغوط التي تمارسها عليه الولايات المتحدة ومقاتلو المعارضة السورية. ولم ير أيضا عائقا أمام ترشحه مرة اخرى لفترة رئاسية جديدة.

وقال بوجدانوف للوكالة في مقابلة «مثل هذه التصريحات الخطابية تؤثر على المناخ ولا تجعل الموقف أهدأ باي حال.»

وفي تطلع لمؤتمر سلام دولي بشأن سوريا يعقد الشهر القادم في جنيف قال بوجدانوف «موقفنا كالآتي.. قبل بدء المفاوضات يجب عدم الادلاء باي تصريحات تثير استياء أحد او تؤجج المشاعر وردود الافعال. يجب تفادي هذا.»

ويشارك بوجدانوف في الاعداد لمحادثات السلام التي تبدأ في جنيف يوم 22 يناير.

بالمقابل وضمن التحركات الأميركية، قال دبلوماسيون أمس الاول إن الولايات المتحدة تقود حملة لدفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار بيان يدين تصاعد العنف في سوريا.

ويتضمن مشروع البيان –الذي أعده دبلوماسيون أميركيون– «استياء» المجلس من الهجوم الذي يشنه الطيران السوري النظامي بمختلف الأسلحة على مدينة حلب في شمال البلاد، كما يتضمن دعوة كل الأطراف وخصوصا الحكومة السورية إلى احترام بيان سابق صدر يوم 2 أكتوبر الماضي يطالب دمشق بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة.

ووفق إحصائية «أطباء بلا حدود»، فإن الغارات أسفرت عن 189 قتيلا و879 جريحا منذ الأحد الماضي.

ولم تعلق روسيا –العضو الدائم بمجلس الأمن والداعم الأبرز لنظام الأسد– حتى الآن على الوثيقة التي تتطلب موافقة الدول الـ15 الأعضاء في المجلس لتبنيها. لكن دبلوماسيين أوضحوا أن موسكو قد تطلب تعديل النص.

■ بوجدانوف: تلميحات بشار حول رغبته في فترة رئاسية جديدة تزيد التوترات قبل «جنيف 2»

«العفو الدولية»: انتهاكات خطيرة داخل سجون «داعش»

مقاتلون تابعون لـ «داعش» في سوريا

عواصم – «وكالات»: أفاد تقرير لمنظمة العفو الدولية بانتشار عمليات الإعدام السريعة وممارسات التعذيب في سجون سرية يديرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» في سوريا.

وقالت المنظمة إن الجماعة المرتبطة بالقاعدة تمارس انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، من بينها جلد الأطفال.

وتعد جماعة «داعش» من التنظيمات الجهادية الرئيسية التي تقاتل ضد القوات الحكومية في سوريا، ولها نفوذها القوي في الشمال السوري.

وتقول المنظمة الحقوقية إن «الناس في الرقة وحلب يعانون من شكل جديد من الاستبداد تفرضه عليهم داعش».

وحددت منظمة العفو الدولية في تقريرها المعنون «حكم الخوف: انتهاكات داعش في معتقلات شمالي سوريا» سبع منشآت تستعمل كمراكز اعتقال في هذه المناطق.

وقال المدير الإقليمي لمنظمة العفو الدولية فيليب لوثر «إن اولئك المختطفين والمحتجزين لدى داعش، وبينهم اطفال صغار بعمر الثامنة، يوضعون مع البالغين تحت الظروف والوحشية اللاإنسانية ذاتها».

ويقول التقرير إن بعض المعتقلين اتهموا بارتكاب جرائم يصفونها بإنها ضد الاسلام ،من أمثال تدخين السجائر او ممارسة الجنس خارج إطار الزواج، واعتقل آخرون لانتمائهم إلى تنظيمات معارضة مسلحة منافسة.

وأفاد التقرير أن داعش اعتقلت أيضا عددا من الناشطين والصحفيين الذين يقومون بتغطية أخبار النزاع في سوريا.

وطبقا لشهادات معتقلين سابقين في هذه المراكز، تشمل الانتهاكات محاكمات «مخزية» لا تستمر سوى دقائق يقاد المعتقلين بعدها إلى الموت غالبا.

وتقع مدينة الرقة التي يسكنها نحو مليون نسمة تحت السيطرة الكاملة لهذه الجماعة.

وتتألف جماعة داعش، التي تحظى بتمويل جيد، في الغالب من مقاتلين جهاديين أجانب من الدول العربية كالعراق وليبيا والمملكة السعودية، فضلا عن مقاتلين من القوقاز الروسية وأوربا.

بيد أن ناشطين من الرقة قالوا لبي بي سي إن الجماعة اخذت باستقطاب وتجنيد سوريين بشكل متزايد. وقد حققت داعش في الأشهر القليلة الماضية تقدما كبيرا على حساب الجيش السوري الحر المدعوم من الغرب، وسيطرت على شريط واسع من الأراضي شمالي سوريا بالقرب من الحدود التركية.

الأمم المتحدة: حالات الاختفاء القسري في سوريا .. جرائم ضد الإنسانية

الأمم المتحدة تواصل ادانتها لفظائع الصراع السوري

جنيف – «كونا»: ذكرت لجنة تابعة للأمم المتحدة في تقرير صدر امس أن حالات الاختفاء القسري التي ترتكب في سوريا ترقى إلى مستوى جرائم ضد الانسانية.

وقال التقرير الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة المختصة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا إن هناك أسبابا منطقية تؤكد أن القوات الحكومية السورية ارتكبت حالات اختفاء قسري ممنهجة بشكل واسع النطاق ضد السكان المدنيين ترقى لمستوى جرائم ضد الانسانية.

وأوضح التقرير أن حالات الاختفاء القسري في سوريا ترتكب على نطاق واسع في إطار «حملة للترويع وكتكتيك حربي». وتقول اللجنة الأممية إن التقرير الذي يحمل عنوان «دون أثر.. حالات الاختفاء القسري في سوريا» يهدف الى إلقاء الضوء على المنحى الذي استمر منذ بداية الأحداث في سوريا وحتى الآن من خلال جمع روايات من مصادرها الاصلية تتعلق بالفترة من مارس 2011 وحتى نوفمبر 2013.

وأشار التقرير إلى أن التحقيقات أظهرت أن قوات النظام السوري أقدمت على اعتقال الكثير من الأشخاص بينهم عدد كبير من الذكور في مختلف أنحاء البلاد بمشاركة مليشيات موالية للحكومة خلال عمليات دهم للمنازل وعند نقاط التفتيش وفي المستشفيات.

وأكد التقرير أن «الحكومة السورية انتهجت نظام الاعتقالات والاحتجاز المؤبد المفضي إلى إرتكاب جريمة الإختفاء القسري.. ويستخدم الاختفاء القسري كعنصر عقابي يستهدف أفراد أسر المنشقين والناشطين والمحاربين وكذلك الذين يعتقد أنهم قدموا خدمات الرعاية الطبية للمعارضة».

واوضح ان «الحالات التي وثقتها اللجنة دلت على أن الناجين من حالات الاختفاء القسري قد تعرضوا للتعذيب خلال فترة احتجازهم» كما لاحظ المحققون ان «هذا المنحى مثير للقلق ويلقي الضوء على الاستخدام الممنهج للتعذيب وحرمان الضحايا بشكل مستمر من حقوقهم الأساسية ووضعهم خارج نطاق حماية القانون بحيث يكونوا تحت رحمة آسريهم».

وفي الوقت نفسه توصلت اللجنة أيضا إلى أن «السلطات ترفض إعطاء أي معلومات بشأن مصير أو أماكن وجود الأشخاص المختفين كما ان هذه السياسة متبعة من قبل السلطات لحرمان الأسر من الحصول علي اي معلومة عن ذويهم».

كما لفت التقرير الى انه «في بعض الحالات يتم اعتقال الأقارب الذين يقتربون من أجهزة الأمن ما ينتج عنه مزيدا من الانتهاكات من قبل السلطات السورية بحق هذه الأسر في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بظروف الاختفاء القسري ومصير الأشخاص المختفين».

وشددت اللجنة الأممية في التقرير على «أن هذه الظاهرة مقلقة للغاية حيث اثرت على الآلاف من أفراد الأسر الذين لا يعلمون شيئا عن مصير ذويهم».

وأكد التقرير «ان الحكومة السورية قد مارست الاخفاء القسري المنهج منذ الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في مارس 2011 لإسكات المعارضة وبث الذعر بين الأهالي وأصدقاء المتظاهرين والنشطاء والمدونين».

كما أوضح «أن كل من يشتبه بانه على صلة بالمجموعات المسلحة المناوئه للحكومة تحول الى هدف لحالات الاختفاء القسري بعد ان تطورت الاحتجاجات إلى صراع شامل».

إلا أن التقرير أظهر أيضا أن «بعض المجموعات المسلحة المناوئة للحكومة قد دأبت طيلة العام الماضي وبشكل متزايد على أخذ رهائن لمبادلتهم بسجناء آخرين أو مقابل فدية».

وأوضح أن «العديد من المجموعات المسلحة تقوم باحتجاز الأشخاص الذين يعتقد بأنهم موالون للحكومة ومنهم مدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون وناشطون وعمال اغاثة وزعماء دينيون تحت التهديد بالقتل».

وشدد التقرير على أن هذه الاعتداءات التي تقوم بها الجماعات المناوئة للحكومة تترك الأسر في حالة من الارتياك والحيرة بشأن أماكن تواجد أقاربهم بيد أنها لا ترقى لمستوى الاختفاء القسري بمعنى أن مصير الضحايا لا يتم انكاره أو إخفاؤه.

وأعربت اللجنة الأممية عن أسفها إزاء عدم سماح الحكومة السورية لها بإجراء تحقيقاتها داخل الأراضي السورية الأمر الذي ترك اثرا سلبيا من مقدرتها على التحقق من الانتهاكات وعلى وجه الخصوص التي ترتكبها المجموعات المسلحة المناوئة للحكومة.

وكان مجلس الامم المتحدة لحقوق الإنسان شكل اللجنة المختصة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في أغسطس 2011 بهدف «التحقيق في كافة انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي ورصدها والتحقيق بشأن ادعاءات إرتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب». وكلفت اللجنة أيضا بمهمة تحديد المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بغرض ضمان محاسبة مرتكبي مثل هذه الجرائم. ويرأس اللجنة الخبير البرازيلي باولو سيرجيو بنيرو وتضم في عضويتها القانونية الامريكية كارين كوننغ أبوزيد والقاضية السويسرية كارلا ديل بونتي والمحقق فيتيت مونتاربورن. وستقوم اللجنة بنشر تقريرها الشامل المقبل في فبراير 2014 قبل أن يطرح امام مجلس الامم المتحدة لحقوق الإنسان خلال جلسته المقررة في جنيف منتصف شهر مارس المقبل.